مجلة عصور الجديدة- فصلية مصنفة ج- المجلد 11- العدد 2 (جوان) 1442هـ/2021م
EISSN 2600-6324 ISSN 2170-1636
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178

إجراءات منح الجنسية العثمانية للمهاجرين الجزائريين إلى بلاد الشام ودورها في تأجيج الخلاف العثماني الفرنسي 1869-1911

The procedures for granting Ottoman nationality to Algerian immigrants in the Levant and its role in fueling the Ottoman-French conflict 1869-1911

اسم ولقب المؤلف المرسل: بلال خالدي- bilel khaldi صص405-426
الدرجة والعنوان المهني: طالب دكتوراه ل.م.د- مخبر التغير الاجتماعي والعلاقات العامة في الجزائر- جامعة محمد خيضر بسكرة- الجزائر.
البريد الإلكتروني: bilel.khaldi@univ-biskra.dz
اسم ولقب المؤلف الثاني: أ. بلقاسم ميسوم- belkacem.missoum
الدرجة والعنوان المهني: أستاذ- جامعة محمد خيضر- بسكرة- الجزائر.
البريد الإلكتروني:Belkacem.missoum@univ-biskra.dz

تاريخ استقبال المقال:2021/03/03 تاريخ المراجعة:2021/04/04 تاريخ القبول: 2021/05/15

الملخص: يتناول هذا المقال بالدراسة والتحليل دور الدعاية العثمانية في تشجيع الجزائريين على الهجرة إلى الأراضي العثمانية في بلاد الشام؛ فمنذ وصول السلطان العثماني عبد الحميد الثاني إلى العرش سنة 1876م، عمد إلى سن قوانين جديدة ومراسيم إدارية وسياسية كخطوة نحو عثمنة الجزائريين من خلال منحهم الجنسية العثمانية انطلاقا من دستور الجنسية العثمانية الصادر سنة 1869م، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع موجة الهجرة الجزائرية إلى بلاد الشام بحثا عن حق الوجود الاجتماعي والقانوني الذي سلبته منهم فرنسا، لتدخل هذه القضية إلى مرحلة تنازع قضائي اشتدّ فيها الخلاف العثماني الفرنسي حول مسألة تجنيس الجزائريين، خاصة بعد انقسام أسرة الأمير عبد القادر بين الجنسية العثمانية والجنسية الفرنسية، فالدولة العثمانية أصّرت على أن الجزائريين في بلاد الشام هم رعاياها ولا يمكن اعتبارهم تحت الحماية الفرنسية، لسبب بسيط وهو عدم خضوعهم لسلطة فرنسا عليهم، أمَّا فرنسا فكانت ترفض أي شكل من أشكال التدخل العثماني في شؤون -جاليتها-، حيث اعتبرت أن كل جزائري خرج من الجزائر هو بطبيعة الحال فرنسي ما

دام أن الجزائر أصبحت من ممتلكات فرنسا، ولم يتمكن الطرفان رغم المحاولات العديدة من الوصول إلى حل أو قاعدة قانونية ترضي الجانبين، وقد استدعى الفصل في هذا الخلاف إلى الدخول في مفاوضات انتهت بقانون خاص بالجزائريين في 22 جانفي 1911.

الكلمات المفتاحية: الجنسية العثمانية؛ الدعاية العثمانية؛ الهجرة الجزائرية؛ السلطان عبد الحميد الثاني؛ الجامعة الإسلامية؛ بلاد الشام؛ الدعاية الفرنسية؛ أسرة الأمير عبد القادر؛ الصحف العثمانية؛ دستور الجنسية العثمانية.

ABSTRACT: This article examines and analyzes the role of Ottoman propaganda in encouraging Algerians to migrate to Ottoman lands in the Levant. Since the arrival of the Ottoman Sultan Abdul Hamid II to the throne in 1876 AD, he intended to promulgate new administrative and political laws and decrees as a step towards the Ottomanization of Algerians by granting them Ottoman citizenship based on the Constitution of Ottoman nationality published in 1869 AD. This led to a strong wave of Algerian immigration to the Levant in search of the right to social and legal existence that France stole from them, so that this case entered a phase of judicial conflict in which the Ottoman dispute - French on the question of the naturalization of Algerians intensified, in particular after the division of the family of Emir Abd-el-Kader between French and Ottoman nationality., the Ottoman state insisted on the fact that the Algerians of the Levant are its subjects and cannot be considered under French protection, for the simple reason that they are not subject to French authority over them.

As for France, it rejects any form of Ottoman interference in the affairs of its community, Where she considered that every Algerian who quit Algeria, is actually, french, as Algeria is considered as one of France's properties. The two sides didn't came to an agreement or a legal rule that could satisfy both sides, in spite of a multitude of attempts, and the separation of this dispute requires negotiations between the two parties which ended with a law specific to Algerians in22 January 1911.

Keywords: Ottoman nationality; Ottoman propaganda; Algerian immigration; Sultan Abdul Hamid II; Levant; Ottoman newspapers; The family of Emir Abd-el-Kader; Islamic University; French propaganda; Constitution of Ottoman nationality.

المقدمة: شكّلت الهجرة منذ بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر رد فعل مباشر عن السياسة الفرنسية الممارسة، ففي ظل رفض الجزائريين على أن يبقوا مجرد كمّ مهمل بلا وضع يحميهم من سلطة الدولة المحتلة، أصبح من الواجب إعادة امتلاك الصفة الرسمية لنزع

الاعتراف بحق الوجود الاجتماعي والقانوني، وإلا صار الأمر إلى ضرورة الهجرة إلى بلد يمنح امتيازات وصلاحيات وفرصا أكثر للعيش، ويعطي مركزا أفضل لمباشرة النشاط العام.

وقد شكَّلت بذلك الهجرة الجزائرية نحو الديار العثمانية وبالضبط بلاد الشام هاجسا يراود كل جزائري، خاصة مع بروز الدعاية العثمانية التي لعبت دورا كبيرا في تحريض وتشجيع الجزائريين على الهجرة إلى الممتلكات العثمانية في بلاد الشام، واستحدث بذلك العديد من القوانين التي كانت على شكل مشاريع إغرائية لجلب الجزائريين والسعي نحو عثمنتهم من خلال منحهم الجنسية العثمانية، ومعنى ذلك فصلهم نهائيا قانونيا وسياسيا عن فرنسا، الأمر الذي سيؤدي بالضرورة إلى ضرب النفوذ الفرنسي في المشرق العربي.

وعليه، ومن خلال هذه الورقة البحثية سأحاول الإجابة على بعض التساؤلات، وهي على النَّحو التالي: ما هي أهم الإجراءات القانونية التي يتوجَّب على الجزائريين التقيّد بها للحصول على الجنسية العثمانية؟ وهل كان تجنُّس بعض الجزائريين بالجنسية العثمانية من منطلق رابطة الولاء الروحي للدولة العثمانية؟ أم أن الموضوع له خلفيات أخرى؟ وكيف تحوَّلت مسألة تجنس الجزائريين إلى مصدر نزاع قانوني بين الدولة العثمانية وفرنسا؟

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف خلفيَّات مشروع عثمنة الجالية الجزائرية في بلاد الشام ومدى إقبال الجزائريين على طلب الحصول على الجنسية العثمانية في ظل تنامي فكرة الجامعة الإسلامية آنذاك من جهة، ومن جهة أخرى تأثير الدعاية الفرنسية الذي أثر على انقسام أسرة الأمير عبد القادر بعد وفاته.

أما فيما يتعلق بمناهج البحث، فاتبعنا المنهج التاريخي الوصفي، من خلال وصف النشاط الدعائي العثماني اتجاه المهاجرين الجزائريين إلى بلاد الشام، بالإضافة إلى المنهج التحليلي في دراسة وتحليل المادة العلمية المتعلقة بموضوع الجنسية العثمانية .

1- دور الدعاية العثمانية في هجرة الجزائريين لبلاد الشام:

1-1- تشجيع السلطان عبد الحميد الثاني (1876-1909) لهجرة الجزائريين إلى بلاد الشام: شغلت حركة الهجرة إلى الديار الإسلامية التي شهدتها الجزائر من 1890 إلى 1911 اهتمام الإدارة الفرنسية، ويعود ذلك إلى اعتبارات ما أسمته بأمن المستعمرة، فقد خشيت السلطات الفرنسية أن تكون هذه الهجرة سببا في انتشار الاضطرابات الثورية، وقد أعدّت

لذلك مجموعة من التقارير منها لوسياني[1]، ولكنّنا سنركّز على الجانب الذي أرجع سبب هذه الهجرة إلى دور الدعاية العثمانية[2].

ساهمت الدعاية العثمانية في تأجيج حركة الهجرة إلى أراضي الدولة العثمانية من خلال الوسائل المخصصة لهذا الشأن مثل إرسال الدُّعاة والمبعوثين السرّيين[3] وتشجيع الصحافة المكتوبة، كما اعتمدت على أفكار الجامعة الإسلامية التي كانت تدعو إلى توحيد العالم الإسلامي ونبذ الاستعمار، وقد استعانت أيضا بالطرق الصوفية لما تتميز به من علاقة طيبة مع الباب العالي [4]، واستغلّت الحجاج والتجار الذين يفدون إلى الأراضي العثمانية لنشر أفكار الجامعة الإسلامية[5].

شهدت حركة الهجرة ارتفاعا ملحوظا بعد 1855 خاصة بعد استقرار الأمير عبد القادر بدمشق، فحسب تقرير لوسياني أن القنصلية الفرنسية بدمشق قد سجلت بين سنتي 1856-1858م 79 عائلة أي ما يعادل 480 فردا كانت الدولة العثمانية تستقبلهم أحسن استقبال وتمنحهم الأراضي فضلا عن الأموال التي قدرت من 2 إلى 5 قروش كل يوم[6]، ليصل عددهم سنة 1860 إلى 2500 نسمة،و قد عمل الأمير عبد القادر على حل الكثير من مشاكلهم بالتوسط مع القنصلية الفرنسية[7].

يذكر المؤرخ عمار هلال أنّ السلطان عبد الحميد الثاني (1876-1909) منذ تربعه على العرش سعى إلى سن قوانين ومراسيم إدارية وسياسية بشأن الهجرة الجزائرية نحو الولايات العثمانية في المشرق العربي، حيث ظنَّ العثمانيين أن تسهيل سبل الهجرة المغاربية عامة والجزائرية خاصة سيعوّضهم عن الخسائر البشرية الهامة التي ألحقت بهم بسبب فقدانهم لكثير من المناطق في أوروبا الشرقية وشمال إفريقيا، كل هذه الأمور شجَّعت السلطان العثماني على جلب أكبر عدد ممكن من المهاجرين الجزائريين إلى الأراضي العثمانية بالمشرق وتتريكهم جماعيا، بالإضافة لمنحهم حق المواطنة الطبيعية في كل الولايات العثمانية وخاصة بلاد الشام[8].

وقد عمل على تأسيس مكتب الهجرة الذي أُوكلت له مهمة دعوة المهاجرين من شمال إفريقيا والترحيب بهم، حيث كان يضمّ شخصيات بارزة وبعض الوزراء القدماء[9]، كما بعث السلطان عبد الحميد الثاني في مطلع سنة 1882 إلى حكام الأقاليم والولايات في المشرق العربي يطلب منهم أن يعاملوا المهاجرين المسلمين نفس المعاملة التي يعاملون بها

الأتراك، خاصة الذين استقروا في المنطقة وليس في نيتهم العودة إلى وطنهم الأصلي، أما أولئك الذين يقيمون مؤقتا في الولايات العثمانية أو في تركيا، فهم في نظر السلطان العثماني رعايا فرنسيين تطبّق عليهم نفس القوانين التي تطبق على الجاليات الأوروبية الأخرى المقيمة في الأراضي العثمانية[10].

إن التَّساؤل يطرح نفسه بحدَّة عن الخلفيّات السياسية التي أنتهجها السلطان عبد الحميد الثاني تجاه المهاجرين المسلمين عامة والجزائريين خاصة إلى الأراضي العثماني؟

من خلال ما تمّ ذكره نلاحظ أنَّ السُّلطان عبد الحميد الثاني سعى لتريك المهاجرين القادمين إلى الأراضي العثمانية من خلال جُملة من الإغراءات في إطار الحصول على الجنسية العثمانية، فمن الطَّبيعي أن يتصرف السُّلطان عبد الحميد بهذه الطريقة خاصة وأنه كان يدعو لمشروع الجامعة الإسلامية؛ الذي يرمي للانطواء تحت خلافة واحدة، باعتبار أنّ الدَّولة العثمانية قد خسرت العديد من أراضيها في أوربا الشرقية لصالح النمسا وروسيا وبلغاريا واليونان وهذا بعد الحركات الانفصالية التي شهدتها هذه المناطق، بالإضافة لمنطقة شمال إفريقيا التي تعرَّضت للاستعمار، وبهذا سعت الدولة العثمانية في عهده جاهدة لجلب كل المهاجرين بما فيهم الجزائريين إلى ولاياتها بالمشرق العربي وتتريكهم جماعيا، ومعنى ذلك فصلهم نهائيا عن فرنسا قانونيا وسياسيا، الشيء الذي يؤدي إلى تقليص النفوذ الأجنبي في المشرق العربي من جهة، ومن جهة أخرى تكوين قوة عثمانية أخرى في منطقة المشرق العربي تضمّ مختلف الجنسيات.

1-2- الصحف الدعائية العثمانية في الجزائر: تعتبر من أهم الوسائل الدعائية التي استخدمها السلطان عبد الحميد الثاني لتدعيم نشاطات الجامعة الإسلامية في الجزائر[11]، فقد شكلت الصحافة ذلك الحبل السُرِّي الذي ظلَّ يغذِّي الانتماء العربي الإسلامي لدى الجزائريين في وقت تعرضوا فيه لمحاولة تغريب وتنصير شرسة مارسها الفرنسيون بغية فرنسة الجزائر وفصلها كليا عن هذا الانتماء[12].

ويمكن تقسيم الصحف الدعائية إلى نوعين:

1-2-1- الصحف الرسمية : وهي تلك التي أنشأتها الدولة العثمانية وتطبع في مطابعها ومن أهمها:

***الكوكب العثماني**: وهي صحيفة رسمية خادمة لمشروع الجامعة الإسلامية، تأسست سنة 1898 وكان لها رواج كبير في العالم الإسلامي.[13]

***المعلومات**[14]: حيث صدر في عددها 116 الصادر بتاريخ 17 ماي 1899 أن لجنة مركزية في بيروت تمارس أعمالها لتسهيل الهجرة نحو الأراضي العثمانية[15]، كما تضمن العدد أيضا نداء إلى المسلمين بالدول الأخرى أكدت من خلاله على وفرة الأراضي الخصبة في سوريا، كما شمل ذات العدد نداء لسكان المغرب العربي جاء فيه: "في الواقع لا توجد طريقة أخرى للهروب من نير الاستعمار الأوروبي الذي يسعى دائما إلى ابتلاعنا سوى أن نجتمع تحت راية السلطان"[16].

1-2-2-الصحف الموالية: هي الصحف العربية والإسلامية التي سخَّرت منابرها لخدمة الجامعة الإسلامية،مثل ثمرة الفنون[17] التي عملت على تنبيه المسلمين إلى الأخطار المحدقة بهم، معتبرة أن نجاتهم منها متوقفة على تمسكهم بالدولة العثمانية[18].

وقد أكَّدت في عددها رقم 1246 الصادر بتاريخ 1889/09/5، أنّ مرسوما حكوميا (الدولة العثمانية) قد منح مبلغا ماليا مقداره: 1.000 ليرة، أي ما يعادل 22.780 فرنكا فرنسيا، وذلك قصد تسهيل عملية استقرار المهاجرين الذين قدموا من بوخارى والجزائر في الأيام الأخيرة[19].

وقد ردَّت الصحيفة عن تساؤل ورد إليها من مسلم جزائري يستفسر فيه عن حقيقة الأقوال التي يروّجها بعض الناس عن سوء الأحوال التي يعيش فيها المهاجر في بلاد الشام بما يلي: "...أنّ البلاد أو الحكومة العثمانية لا يمكنها أن تعد المهاجر بجعله على رأس ثروة بين عشية وضحاها، وفي نفس الوقت يعز عليها أن تتركه يعاني الجوع والحاجة...، ولولا أن المهاجرين وجدوا الرعاية في موطن هجرتهم لما تكاثروا على البلاد العثمانية"[20].

المنار[21]: تعتبر من أبرز المجلات وأكثرها تأثيرا، حيث تبنّت سياسة الجامعة الإسلامية وسخّرت منبرها لخدمة الدولة العثمانية والسلطان عبد الحميد الثاني، حيث كتبت مقالاً بعنوان "فرنسا والإسلام" اتهمت من خلاله فرنسا بأنها تتبع سياسة خرقاء في الجزائر وأنها سلكت طريق العنف والقهر[22].

لذلك، فالمُلاحظ أن كل هذه الصحف سواء الرسمية أو الموالية قد دعت مسلمي الجزائر والمستعمرات إلى مغادرة أوطانهم والتوجه إلى الأقاليم العثمانية في المشرق العربي

بهدف الاستقرار فيها، مستغلة في ذلك رسائل المغاربة المقيمين في بلاد الشام وأوضاعهم هناك[23]، وقد كان لها أثر كبير في هجرة العديد من العائلات إلى بلاد الشام، خاصة وأن هذه الصحف كانت تدخل إلى الجزائر وتقرأ بشكل واسع، حيث يشير نائب عمالة الجزائر في المدية إلى أن العديد من الجزائريين يشتركون للحصول على هذه الصحف، وأنها تصلهم باستمرار، ومن سكان المدية الذين كانت تصلهم نذكر: محمد بوعمرة وهو موظف في محكمة المدية، سليمان بن عيسى وهو تاجر كبير، وفي الجزائر العاصمة تباع صحيفة المعلومات في الوراقة العربية الموجودة بشارع راندون التي يمتلكها أحمد بن مراد تركي[24].

وقد أدركت الحكومة الفرنسية خطر هجرة الجزائريين، حيث أكَّد لوسياني أن بسببها فقدت فرنسا اليد العاملة الرخيصة واعتبرتها خسارة لا تعوض، لذلك فقد ذكر في تقريره أن الحكومة الفرنسية تعمل كل ما بوسعها للحيلولة دون هجرة الجزائريين، وأن تمتنع عن منحهم جوازات السَّفر التي يطلبونها وبالأخص إلى سوريا، ومنع دخول الجرائد العثمانية للجزائر خاصة صحيفتي المعلومات وثمرة الفنون لما تتميز به من عداء ومواقف مناوئة للسياسة الفرنسية، هذا وقد شجع في تقريره على نشر الكتب والمؤلفات المحلية باللغة العربية، لكي لا يضطر الجزائريون للُّجوء إلى الخارج لطبع كتبهم أو لاستيراد الكتب المطبوعة باللغة العربية، واقترح على حكومته إنشاء جريدة محلية ناطقة باللغة العربية تنظر في حاجة الأهالي، وتكون تحت الرقابة الفرنسية، ومن هنا انبثقت فكرة تأسيس جريدة الأخبار أوائل القرن العشرين[25].

2- قراءة في دستور الجنسية العثماني 1869:

المادة الأولى: من ولد من أبوين عثمانيين أو من أب عثماني فقط فهو من رعايا الدولة العثمانية[26]؛ حيث نلاحظ من خلال هذه المادة أن الشخص يكتسب جنسية الدولة العثمانية منذ ولادته باعتبار أن جنسية أبويه عثمانية فهي جنسية أصلية، ويتمتع بجميع الحقوق والامتيازات المرتبطة بهذه الجنسية، إذ يعتبر بناء على ذلك من رعايا الدولة، وتطبق عليه كل التزامات المواطن العثماني اتجاه دولته.

المادة الثانية: من ولد في أراضي الدولة العثمانية من أبوين أجنبيين بإمكانه الحصول على الجنسية العثمانية في السنين الثلاث التالية لبلوغه سن الرشد[27]، وبذلك يعتبر الشخص

عثمانيًا بالولادة في أرض الدولة العثمانية بغض النظر عن جنسية أبويه، أو انتماؤه الديني والثقافي والاجتماعي.

المادة الثالثة: كل أجنبي بالغ أقام في الدولة العثمانية خمس سنوات متتالية يجوز له أن ينال التبعية العثمانية بطلب يقدمه للنظارة الخارجية بنفسه أو بواسطة غيره[28]؛ حيث نلاحظ أن هذه المادة وضعت شرطًا أساسيا آخر لطلب التجنس، حيث يمكن لكل شخص مقيم في أراضي الدولة العثمانية لمدة خمس سنوات على التوالي طلب الجنسية العثمانية والتمتع بالحقوق والامتيازات التي تمنحها الدولة بعد حصوله على الجنسية، وذلك بتقديمه طلب إلى النظارة الخارجية بنفسه أو بواسطة شخص آخر، دون أن ننسى شرط بلوغ سن الرشد حسب نص هذه المادة.

المادة الرابعة: تمنح الدولة العثمانية كل أجنبي ترى فيه أنه يستحق هذا الامتياز[29].

المادة الخامسة: كل عثماني نال جنسية أجنبية بِرضى الدولة العثمانية يعتبر أجنبيا ويعامل معاملة الأجانب[30]؛ فقد اشترطت هذه المادة على كل شخص يحمل الجنسية العثمانية ويرغب في طلب جنسية أجنبية أن يطلب إذن من الحكومة العثمانية، وبناء على ذلك يصبح أجنبيا وتطبق عليه قوانين الشخص الأجنبي ويعامل معاملة الأجانب، فشرط طلب الإذن هو من الشروط الأساسية الذي بتخلفه يبطل هذا التجنس ويعتبر في حكم العدم فهو باطل بطلان مطلق، ويظل محتفظا بجنسيته العثمانية في كل الأحوال وجميع المعاملات، إذ يخضع هذا التجنس إلى إرادة الدولة العثمانية مع الحصول على شهادة تدل على إذنها بذلك.

المادة السادسة: يجوز لحكومة الدولة العثمانية أن تحكم بالحرمان من التبعية العثمانية على كل من تجنس من رعاياها بجنسية أجنبية أو قبل من دولة أخرى التوظف في وظائفها العسكرية بدون تصريح من دولته[31]؛ فطبقًا لهذه المادة فإنه يفقد كل شخص من رعايا الدولة العثمانية الجنسية العثمانية في حالة تجنسه بجنسية أجنبية أو قبوله أي وظيفة عسكرية في دولة أخرى دون تصريح من دولته، حيث يحرم من التبعية العثمانية، ويستتبع ذلك منع شخصه من الرجوع إلى الدولة العثمانية.

المادة السابعة: للمرأة العثمانية التي تزوجت بأجنبي ومات زوجها أن تسترد تبعيتها للدولة العثمانية بأن تقرر ذلك في السنين الثلاث التالية لوفاته، لكن هذا الحكم لا يتعدى

شخصها فتبقى أملاكها خاضعة للقوانين واللوائح العامة التي كانت تابعة لها قبل وفاة الزوج[32].

المادة الثامنة: إذا تجنَّس عثماني بجنسية أجنبية أو خسر جنسيته العثمانية فان ولده وان كان قاصرا لا يتبعه في جنسيته بل يبقى عثمانيا، و إذا تجنس أجنبي بالجنسية العثمانية فلا يتبعه ولده أيضا في جنسيته[33]؛ نستخلص من نص هذه المادة عدم تبعية جنسية الولد لجنسية أبيه؛ حيث إذا طلب شخص عثماني التجنس بجنسية أجنبية أو أنه خسر جنسيته العثمانية فلا يتبع هذا الحكم ابنه وان كان قاصرا، حيث يبقى حاملا للجنسية العثمانية، والحكم نفسه يطبق على الأجنبي المُتجنِّس بالجنسية العثمانية، فإن ولده يبقى أجنبيا.

المادة التاسعة: كل شخص يسكن بلاد الدولة العثمانية يعتبر عثمانيا ويعامل معاملة العثمانيين حتى يثبت تبعيته لدولة أخرى إثباتًا قانونيا[34]؛ حيث يطبَّق حسب هذه المادة مبدأ الإقليمية، بمعنى كل من يقطن في أرض الدولة العثمانية فإنه يحمل جنسيتها ويعامل معاملة المواطن العثماني، إلى أن يثبت تابعيته إلى دولة أخرى إثباتا قانوني.

3- إجراءات حصول الجزائريين على الجنسية العثمانية: منذ وصول السلطان عبد الحميد الثاني إلى الحكم، عمد إلى سنِّ قوانين جديدة ومراسيم إدارية بشأن الهجرة الجزائرية إلى الولايات العثمانية في المشرق العربي غيرت جذريا السياسية التقليدية العثمانية بشأن هذا الموضوع[35]، وقد لعبت في صالح العثمانيين العديد من العوامل السياسية منها تقلُّص النفوذ الفرنسي في المشرق العربي واحتلال تونس سنة 1881، ممَّا شجع الدولة العثمانية على أن تعمل جاهدة لجلب المهاجرين الجزائريين والسعي نحو تتريكهم عن طريق منحهم الجنسية العثمانية.[36]

نصَّت وثيقة عثمانية مؤرخة في 25 جانفي 1894 بعنوان: "قبول المهاجرين القادمين إلى الجزائر في الجنسية العثمانية" بما يلي : "... للحد من الخلافات والمشاكل[37] التي قد تحدث من قبل جملة المهاجرين الراغبين في الانتقال إلى الأراضي العثمانية فقد تقرر إخضاعهم للتبعية العثمانية وقوانين الدولة العلية وذلك لضمان عدم ادعاءهم التبعية لأي دولة أجنبية..."[38].

نلاحظ من خلال هذه الوثيقة أن الدولة العثمانية كانت تدعم مبدأ تثبيت سيادتها على جميع الرعايا المقيمين على أراضيها باختلاف أصولهم لاسيما الذين يستفيدون من الحقوق المدنية العثمانية داخلها في إطار ضرب النفوذ الفرنسي في المشرق.

وفي إطار توضيح وضعية المهاجرين الجزائريين، نصَّت وثيقة عثمانية مؤرخة في 24 أكتوبر سنة 1910 بعنوان قبول الجزائريين بالجنسية العثمانية على التقسيمات التي قسمتها الإدارة العثمانية وقد كانت كالتالي:

1. 3 المهاجرون بصفة مستقرة : حيث جاء في الفقرة الأولى على أنهم: "أولئك الذين قطعوا علاقاتهم مع بلدهم الأصلي، وقرروا عدم الرجوع إليه والراغبين في الإقامة هنا وإطاعة القوانين المحلية بكافة خصائصها شرط عدم المطالبة بالتبعية أو الانتماء لأي بلد أجنبي..." .[39]

2.3 المهاجرون بصفة مؤقتة : وهو ما أوردته الفقرة الثانية من نفس الوثيقة حيث جاء فيها: "هم المهاجرون الذين يحملون جوازات سفر فرنسية وضلوا تابعين للسفارة الفرنسية لكونهم جزائريين تابعين للحماية الفرنسية فهؤلاء لا يعاملون معاملة عثمانية بحته..." .[40]

مما سبق ذكره، يمكن أن نستنتج جملة من الملاحظات:

- أن الدولة العثمانية حاولت وضع الشروط الأولية التي ينبغي أن يخضع لها المهاجر الجزائري إلى الأراضي العثمانية للحصول على الجنسية العثمانية، وفي مقدمتها توضيح طبيعة تواجده، فإن كان بشكل دائم فسيصبح عثمانيا، وإن كان بشكل مؤقت فسيضل تابعا للسفارة الفرنسية ولا يمكنه أن يتمتع بالجنسية العثمانية إلا عن طريق إجراءات سيتم التفصيل فيها.

أمَّا بخصوص إجراءات الحصول على الجنسية العثمانية، فيمكن تقسيمها حسب طبيعة الهجرة إلى ما يلي:

- بالنسبة للفئة الأولى الخاصة بالذين هاجروا بصفة مستقرة ودائمة؛ فمن خلال تتبعنا لجملة من الوثائق العثمانية التي تضمنت القرارات الخاصة بمنح الجنسية العثمانية للجزائريين، لاحظنا أنّ القرار الجديد هو مجرد تفصيل أو تعديل أو إضافة شرط من الشروط التي وضعتها الدولة العثمانية، والتي كانت تواكب التطورات الحاصلة آنذاك سواء

ما تعلق بالتنافس الفرنسي أو مشروع الجامعة الإسلامية أو الظروف الممهدة لقيام الحرب العالمية الأولى التي تُوّجت بقوانين خاصة بالجزائريين سنة 1911.

أولى هذه الوثائق تضمَّنت منح الجنسية العثمانية للمهاجرين الجزائريين، وذلك بتقديمهم تعهدا يلتزمون بموجبه التقيد بجميع قوانين الدولة العثمانية وأنظمتها وعدم قبولهم بشكل قطعي جنسية الدول الأجنبية الأخرى تقدم لأقرب سفارة للمعني وقد خص هذا القرار للقادمين من الدول التي تعيش حالة حرب وفي مقدمتها الجزائر[41]، إلا أنَّنا لاحظنا غياب تفصيل خاص بهذا التعهد فضلا عن غياب المهاجرين غير المستقرين بصفة دائمة، وقد وجدنا هذا التفصيل في وثيقة مؤرخة في سنة 1910 تضمنت التعهد الخاص الذي يقدمه المهاجرون الجزائريون المستقرون والذي أكد على ضرورة قطع العلاقة مع البلد الأصلي بالالتزام بالقوانين العثمانية، وتقديم ترخيص يحتوي على معلومات خاصة بالسوابق العدلية والأحوال السياسية للمعني، ثم بعدها يتم تبليغ القنصلية الفرنسية بغية معرفة ما إذا كان هذا الشخص يتابع حقوقيا أم لا؟ وإن لم تعترض القنصلية على هذا الطلب في ظرف 75 يوما[42] أو لم تأت بحجة بديلة مقبولة يبقى المعني وأسرته تابعين للدولة العثمانية[43].

لكن السؤال المطروح: إذا كانت الدولة العثمانية تعترف بالجزائريين كرعايا عثمانيين بمجرد استقرارهم وحصولهم على قطعة أرض فلماذا يتم طلب موافقة القنصلية الفرنسية في غضون 75 يوما؟.

بالرجوع إلى سنة 1848، نلاحظ أن الدولة العثمانية قامت بشطب اسم الجزائر من قائمة الدول التابعة للدولة العثمانية وهو في الحقيقة يعتبر إقرارا بتبعية الجزائر إلى فرنسا[44]، وهو ما أكده وفصَّل فيه قرار منح الجنسية العثمانية، بالرغم من أنه مُقيم في أراضي الدولة العثمانية، إلا أنه قانونيا لازال تابعا للسفارة الفرنسية، لذلك فقد سعت الدولة العثمانية لإنجاح مشروع الجامعة الإسلامية عن طريق ضرب النفوذ الفرنسي في المشرق من خلال تتريك أكبر عدد ممكن من الجزائريين، وتقديم كل التسهيلات والإجراءات القانونية لذلك، خصوصا وأنهم على أبواب الحرب العالمية الأولى التي تميزت بتكثيف النشاط الدعائي في الدول الخاضعة للاستعمار والتي تربطها معها روابط تاريخية وحضارية.

وقد أضافت وثيقة مؤرخة في 12 جانفي 1911 بعنوان: "الوضع الحقوقي للجزائريين القادمين للدولة العثمانية"[45] تفصيلا جديدا خاصا بالفئة التي قرَّرت الإقامة في الأراضي العثمانية وليست لها أية صلة بالقنصلية الفرنسية، بالإضافة للذين سجلوا أنفسهم في دفتر السجلات بكامل إرادتهم وتمّ إعفائهم من الخدمة العسكرية[46] أو الحائزين على أحد الامتيازات وفق القوانين الملكية والعسكرية والمالية التي ستمكنهم من الحصول على الجنسية العثمانية.

إن الامتيازات التي منحت من طرف الدولة العثمانية قد ساهمت بشكل مباشر في ارتفاع الطلب على الجنسية العثمانية من المهاجرين الجزائريين إلى بلاد الشام، حيث يشير في هذا الصدد الصادق دهاش أنه تحصل على قوائم اسمية من أرشيف "**أكس ان بروفانس**" تتضمن أسماء مهاجرين جزائريين سبق لهم وأن تقدموا بطلب رسمي للحصول على الجنسية العثمانية سنة 1911[47]، فكانت القائمة الأولى تضمّ حوالي 20 مهاجرا جزائريا كان أكبرهم سنًّا محمد بن القاسم البرجي المولود سنة 1837 ببسكرة، وكان سنه آنذاك حوالي 54 سنة، أما أصغر هؤلاء المهاجرون الجزائريون هو السيد حسن بن إبراهيم الذي ولد بمنطقة شنشار من ولاية قسنطينة سنة 1888م، وكان سنه آنذاك حوالي 23 سنة[48]، أما بقية الأسماء فهي مدرجة ضمن هذه القائمة:

الاسم واللقب والبلد	الاسم واللقب والبلد
ابن يحى بن عبد الله 1263هـ -1847م قصر البخاري ولاية الجزائر حكم المدية	سعدية بنت عبد القادر وابنها الصبيحي علي الجزائري 1292هـ-1875م، ولاية قسنطينة
إدريس محمد بن أحمد1281 هـ-1865م أزكات ولاية الجزائر حكم الدار البيضاء	سعيد بن مسعود الزهراء بنت بلقاسم ووالدته، دوار الزمالة ولاية قسنطينة حكم برج بوعريرج
أولاد زايد عيسى بن الشريف 1292 هـ-1875م قصر زاوي ولاية قسنطينة	الظريف محمد بن عمر بوقندورة 1290هـ 1873 م قصر البخاري ولاية الجزائر حكم المدية
بن نور سعيد بن سعد وزوجته بنت الطاهر وأولاده 1297هـ -1880م صدراته ولاية قسنطينة حكم عين تاغروط	علي بن عمار وزوجته وأولاده1295هـ 1878م عين ولمان ولاية قسنطينة
بنور الطاهر بن مبارك 1262هـ-1846م عين تاغروط ولاية قسنطينة حكم عين تاغروط	غداش سعيد بن سالم وزوجته حليمة وأولاده1265هـ -1849م دوار سيدي نعمان حكم تجوزو بتيزي وزو ولاية الجزائر
الجودي مبروك الصدراتي مع والدته مباركة بنت مبارك وأخوه أحمد1297هـ-1880م عين تاغروط ولاية قسنطينة	محمد بن قاسم البرجي وزوجته وأولاده 1252هـ1837م بسكرة ولاية قسنطينة
حروش الأخضر بن محمد1282هـ-1866م أولاد عياض ولاية قسنطينة حكم برج بوعريرج	محمد سعيد بن العربي 1302هـ 1885 م زمورة ولاية قسنطينة حكم بجاية
الحسين بن ابراهيم وزوجته عائشة بنت أحمد وأولاده1303هـ-1888م شنشار ولاية قسنطينة	ممونة بنت عبد الرحمان وابنها الحاج علي 1292هـ 1875م بغلية ولاية الجزائر
زاوي محمد بن الصالح ووالدته عائشة بنت رابح وبناتها أولاد زايد ولاية قسنطينة حكم عين القصر	مهنا بن علي بن أحمد 1292هـ 1875م سكيكدة ولاية قسنطينة
ناجي بن محمد مع زوجته وأولاده1270هـ 1854م أولاد جلال ولاية قسنطينة حكم بسكرة	ميلود بن شريط1297هـ 1880م أولاد جلال ولاية قسنطينة

القائمة الأولى لأسماء المهاجرين الجزائريين الذين عزموا على الدخول في الجنسية العثمانية حسب الاتفاق المبرم بين الدولتين العثمانية والفرنسية[49]

التعليق: عندما نستنطق مضمون هذه القائمة ؛ يمكننا الوقوف عند جملة من الملاحظات أهمها:

- غالبية الأسماء الواردة في القائمة كانت معاصرة لفترة السلطان عبد الحميد الثاني الذي تبنى مشروع عثمنة المهاجرين الجزائريين للأراضي العثمانية.

- تضمنت القائمة حوالي 14 مهاجرا من مجموع 20 مهاجرا جزائريا كانوا من الشرق الجزائري بنسبة 70%، أما المناطق الوسطى فوصل عددهم إلى 5 أشخاص بنسبة 30% في حين لاحظنا غياب كلي للمناطق الغربية، وهذا راجع حسب اعتقادنا للأسباب التالية:

- الارتباط الكبير الذي كان بين الشرق الجزائري والدولة العثمانية من جهة، ومن جهة أخرى تداعيات مقاومة الحاج أحمد باي في نفوس من عاصروه أو من كانوا بعده.

- الضغط الاستعماري الفرنسي في هذه الفترة الذي كان منصبًّا بالدرجة الأولى على الشرق الجزائري.

أما بالنسبة للفئة الثانية الخاصة بالذين هاجروا بصفة مؤقتة؛ فهذه الفئة حسب الوثيقة الخاصة بقبول الجزائريين بالجنسية العثمانية لم تعطي الدولة العثمانية لها قيمة كبيرة بحكم أن وضعيتهم مؤقتة فقط لكونهم تابعين للسفارة الفرنسية وبالتالي لا يعاملون معاملة عثمانية أبدا[50]، وهو نفس الطرح الذي أكده المؤرخ بيار باردين على أن الجزائريين الذين سافروا للدولة العثمانية بشكل مؤقت لا يخسرون لا أحفادهم ولا أزواجهم، ولكن لن يعاملوا بنفس معاملة الرعايا العثمانيين لكونهم تابعين لدولة أجنبية، أما إذا فكروا في الاستقرار فسيتم تطبيق نفس الإجراءات السالفة الذكر[51].

4 - أسرة الأمير عبد القادر في بلاد الشام بين الجنسية العثمانية والفرنسية: بعد وفاة الأمير عبد القادر سارع مُمثلو السلطتين الفرنسية والعثمانية في دمشق إلى كسب ولاء عائلة الأمير عبد القادر والانحياز التام إليها لخدمة مصالحها في المنطقة عامة،حيث كثّفت القنصلية الفرنسية بدمشق اتصالها بالأمير وخليفته محمد باشا لتحسيسه بأن الحكومة الفرنسية هي الراعي الرسمي لمصالح الجزائريين في بلاد الشام[52].

وخوفا من هذا التقارب، أسرع السلطان عبد الحميد الثاني، وأعطى التعليمات اللّازمة إلى الوالي العثماني في دمشق عام 1884: "يجب عليكم أن تعملوا بسرعة وتبذلوا ما بوسعكم لفصل عائلة الأمير عن فرنسا نهائيا، مدوها بالرتب العسكرية السامية وبالعطاء

الجزيل، فإذا ما توصلتم إلى ذلك النتيجة هامة جدا، إذ بواسطة عائلة الأمير نتمكن بدون شك جلب كل المهاجرين الجزائريين في سوريا إلى صفوفنا، وهذه هي الوسيلة التي نستطيع بواسطتها تجريد فرنسا من ادعاءاتها التي تتذرَّع بها في المنطقة..."[53].

من خلال هذه الرسالة، نستنتج مكانة عائلة الأمير عبد القادر لدى الباب العالي، خاصة وأن الدولة العثمانية أرادت أن تجعلها وسيلة دعائية لجلب المهاجرين الجزائريين وكسبهم إلى صفوفها،قصد تعويض خسائر الحروب التي أنهكتها و أفقدتها العديد من ولاياتها في المغرب العربي.

وما أن توفي الأمير عبد القادر سنة 1883 حتى عرضت فرنسا على أولاده الجنسية الفرنسية ليكونوا تحت حمايتها،وانقسم أبناء الأمير أو أنهم تقاسموا الأدوار وبالتالي المنافع، فقبل بعضهم الجنسية الفرنسية مثل الهاشمي وعبد الملك، ودخلت الدولة العثمانية السباق فزادت من إغداقها على من بقي مواليا لها، فحصل كل من الأمير علي ومحمد على لقب الباشاوية وما يتبعه من امتيازات ومناصب[54].

هذا وتشير العديد من الوثائق العثمانية عن السياسة إلي أتبعتها الدولة العثمانية لكسب ولاء عائلة الأمير عبد القادر بعد وفاته، حيث خصصت راتبا لمحي الدين وعائلته بعد تخليه عن الجنسية الفرنسية[55]، بالإضافة إلى تكريم محمد باشا الابن الأكبر للأمير عبد القادر بنوط المجيدي بناء على طلب ولاية سوريا[56]، وقد تمّ تخصيص قطع زراعية لشفيقة خانم زوجة الأمير عبد القادر والمقيمة في سوريا[57]، إضافة إلى تسجيل بعض أحفاد الأمير عبد القادر في المدارس العثمانية (الأمير عبد القادر الحفيد بك) في المدرسة السلطانية والأمير محمد سعيد في المدرسة الملكية مجَّانًا[58]، وأغدقت عليهم بالكرم والنعم، ولمَّا انتشر هذا الخبر قدم المهاجرون الجزائريون الى الوالي العثماني حمدي باشا وأعلنوا ولائهم للدولة العلية ودعوا لأميرها السلطان عبد الحميد خان[59].

5- الخلاف العثماني الفرنسي حول مسألة تجنيس الجزائريين: أدَّت مشكلة تحديد جنسية الجزائريين في بلاد الشام إلى مشكلات دبلوماسية بين فرنسا والدولة العثمانية[60]، وقد اتضح لفرنسا عدم جدوى التدابير الإدارية التي وضعوها في ظل تطورات الهجرة بسبب منح الجنسية العثمانية للجزائريين، فما هو موقف فرنسا من مسألة تتريك الجزائريين؟

لقد كان الخلاف واضحا بين الدولة العثمانية وفرنسا حول مسألة تجنيس الجزائريين، فالدولة العثمانية تدعم مبدأ سيادتها على جميع الرعايا المقيمين على أراضيها باختلاف أصولهم، أما فرنسا فلا تريد تدخلا عثمانيا في شؤونها، وبالمقارنة بين الموقفين نجد أنّ:

- الدولة العثمانية اعتبرت المهاجرين الجزائريين إلى أراضيها هم رعاياها ولا يمكننا اعتبارهم تحت الحماية الفرنسية لسبب بسيط وهو فرارهم من الاحتلال الفرنسي وهو ما يترجم رفضهم للخضوع للسلطة الفرنسية[61].

- أما موقف فرنسا، فنلاحظ غياب السند القانوني في موقفهم، لذلك لجأت إلى سلاح الإغراءات، فقد رفع البرلمان الفرنسي سنة 1884 رواتب شهرية لأسرة لأمير عبد القادر وعائلته وصلت إلى 80 ألف فرنك وتسجيل أسمائهم في قنصليتها في بلاد الشام ومنح عدد منهم جوازات سفر فرنسية[62].

ودخلت قضية تجنس الجزائريين مرحلة جديدة، حيث اقتنعت فرنسا والدولة العثمانية أن لا حل لهذه القضية إلا بالمفاوضات، خاصة وأن الدولة العثمانية قررت سحب الحماية الفرنسية عن كل جزائري دخل الجيش العثماني أو الوظائف الإدارية العثمانية، والموافقة على قانون 1857 الذي يشترط على من يريد قطعة أرض أن يصبح عثمانيا مقابل موافقة الدولة العثمانية على الحماية الفرنسية للجزائريين الذين يحملون جوازات سفر فرنسية وإعادة العمل بقانون 1868 الذي يسمح للأجانب بالتملك في الدولة العثمانية[63].

لذلك نلاحظ أنّ الدولة العثمانية اعتمدت في منح الجنسية العثمانية على كل التشريعات القانونية التي تخدم هذا المجال، وفي المقابل طرحت السفارة الفرنسية سنة 1888 مقترحا لإنهاء هذا الخلاف لخصه بيار باردين في النقاط التالية:

1- ترتيب ودي بين فرنسا والباب العالي توافق من خلاله الحكومة الفرنسية على الاعتراف بالجنسية العثمانية التي سيعلنها الجزائريين أمام القناصل الفرنسيين فترة زمنية محددة[64]

2- يحتفظ الجزائريون المسجلون في القنصليات الفرنسية بجميع مزايا جنسيتهم.

3- لتجنب أي نزاع في المستقبل سيتم إدخال جميع الجزائريين المعترف بهم بشكل نهائي كفرنسيين في سجلات القنصليات الفرنسية، وسيتم إبلاغ القائمة إلى السلطات العثمانية،

وسيبقى مفتوحا لتسجيل الوافدين الجدد أو شطب أولئك الذين أصبحوا عثمانيين من تلقاء أنفسهم[65].

والملاحظ من خلال هذا الاقتراح أنّ فرنسا كان لها مشروع خفي من خلاله الذي يقوم أساسا على قيام مستوطنة إسلامية فرنسية في بلاد الشام لضرب النفوذ العثماني ومشروع الجامعة الاسلامية الذي كان يهدد أمن المستعمرات.

وقد حاول العثمانيون إنهاء هذا الخلاف جذريا، فتقدموا بمقترح متكامل ومكتوب من وجهة نظرهم تضمن ما يلي:

1- الجزائريون المهاجرون ضمن جماعات إلى بلاد الشام والذين خدموا في الجيش العثماني والوظائف الإدارية العثمانية هم رعايا عثمانيون، ومن أراد منهم الحصول على الجنسية الفرنسية عليه أن يغادر البلاد، ومن يرفض المغادرة يصبح عثمانيا[66].

2- المهاجرون الذي يحملون جوازات سفر فرنسية هم فرنسيون، لكن من أراد منهم حمل الجنسية العثمانية فَستُمنح له، لكن سيتم طرد أي جزائري يحمل الجنسية الفرنسية ويقوم بمخالفة القانون[67].

3- تمنع الدولة العثمانية الزواج بين المواطنات العثمانيات والجزائريين الذي يحملون جوازات سفر فرنسية، ومن يخالف ذلك عليه مغادرة البلاد، ولزوجته الحق في مرافقته أو البقاء في الدولة[68].

4- تظل الدولة العثمانية ترحب بكل مهاجر جزائري يصل إليها في المستقبل بنية الإقامة الدائمة، أما الجزائريون الزائرون وأصحاب المصالح من حملة الجوازات الفرنسية، فعليهم مغادرة البلاد في غضون سنتين، وإذا تأخروا يعتبرون عثمانيين[69].

نلاحظ من خلال هذا المقترح أنّ الدولة العثمانية أرادت الرد على التحركات التي كانت تقوم بها فرنسا لحث الجزائريين على التبعية الفرنسية، حيث جاء في وثيقة عثمانية مؤرخة في 23 جويلية 1895 بعنوان: تشجيع السفارة الفرنسية الجزائريين على تبعية فرنسا مفادها أن القنصل الفرنسي يقوم بالاتصال بأعيان الجزائر وحثهم على ترك التبعية العثمانية، وقد شجعه في ذلك عدم تنفيذ تلك الوعود التي قطعتها الدولة العثمانية والمتعلقة أساسا بمنح الأراضي، وقد تضمنت أيضا طلبا بالتخلّي فوريا لإنهاء هذه المسألة[70].

أسفرت هذه المفاوضات على اتفاق مبدئي يقضي باعتبار المهاجرين الجزائريين في بلاد الشام عثمانيين باستثناء الحاملين لجوازات سفر فرنسية وتمّ تسجيلهم في مقر القنصلية الفرنسية، فهؤلاء لايتحصلون على الجنسية العثمانية وليس لهم الحق في الزواج بالعثمانيات[71]. وتطبيقًا لهذا الاتفاق، بدأت القنصليات الفرنسية بمراجعة قوائم المسجلين لديها، حيث لم يبق تحت الحماية الفرنسية سوى 9 أشخاص من 318 مسلما جزائريا كانوا مسجلين في القنصلية الفرنسية بدمشق، أما في بيروت فلم يتم تسجيل إلا 79 اسما سنة 1907 من أصل 433 [72].

ومع وصول الهجرة الجماعية لتلمسان سنة 1911، وبما أن عددا من المهاجرين الجزائريين إلى بلاد الشام واسطنبول كانوا مصدر تنازع قضائي بين فرنسا والدولة العثمانية، فقد كان السيد بونبار [73]يقيم علاقة عداء مع مشروع الجامعة الإسلامية ومسألة التجنس، فكان كل جزائري يحرم من الجنسية الفرنسية إذا ثبت تعامله مع مشروع الجامعة الإسلامية[74].

وقد توصَّل الطرفان إلى إنشاء دستور خاص بالجزائريين سنة 1911 تضمنت وثيقة عثمانية أهم قراراته مؤرخة في 12 جانفي 1911 سنركز على ثلاث منها وهي:

تمنح الجنسية العثمانية للمهاجرين بصفة دائمة مع تعهد بقطع صلته مع بلده الأصلي بحيث يستفيد هو وأولاده وزوجته من هذا الامتياز، كما تقرّر منح الجنسية العثمانية للجزائريين الذين عملوا في الإدارة العثمانية، وأطاعوا قوانين الدولة العلية، كما تقرّر منح الجنسية العثمانية للنساء الجزائريات غير المتزوجات [75].

الخاتمة: توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أن هجرة الجزائريين إلى بلاد الشام قد أصبحت ظاهرة ملفتة بحكم العلاقة الطويلة التي ربطت الجزائريين بالعثمانيين من جهة، ومن جهة أخرى تأثير الدعاية العثمانية ووسائلها، والتي أصبح الجزائري من خلالها يتشوّق أن تتوفر له الظروف المساعدة للهجرة والحصول على الاستقرار النسبي هناك.

- تسببت السياسة الفرنسية في تقوية شعور التضامن الجزائري العثماني، فأدى ذلك إلى زيادة موجات هجراتهم نحو ولاياتها، واعتبروا أنفسهم عثمانيين من خلال تجنسهم

بالجنسية العثمانية، أين شاركوا في مختلف جوانب الحياة الإدارية والعسكرية، كما هو الحال مع أسرة الأمير عبد القادر التي قبل أغلب أفرادها بالجنسية العثمانية وأثبتوا ولائهم للدولة العثمانية رغم المبادرة الفرنسية المتكررة لكسبهم.

- رغم أنّ الدولة العثمانية قد منحت الجنسية العثمانية للمهاجرين الجزائريين إلى أراضيها لأغراض سياسية، إلا أنّ الطَّرف الجزائري قد أبدى تمسُّكه بالدولة العثمانية الذي انطلق من منظور ديني على أساس أنها تمثل رمز الخلافة الإسلامية آنذاك.

ظلت قضية تجنُّس الجزائريين ورقة ضغط استعملها الطرفان لخدمة إستراتيجيتهما بين الفينة والأخرى، لتزداد حدّتها أو تقلّ بناء على الظروف والمعطيات الدولية، لكن الأكيد في الأمر أنّ المهاجرين الجزائريين كانوا حاسمين في اختيارهم الجانب العثماني وقد دلّ على ذلك قبول العديد منهم بالجنسية العثمانية، لتفتح هذه الدراسة آفاق جديدة لمواصلة البحث عن وضعيتهم مستقبلا.

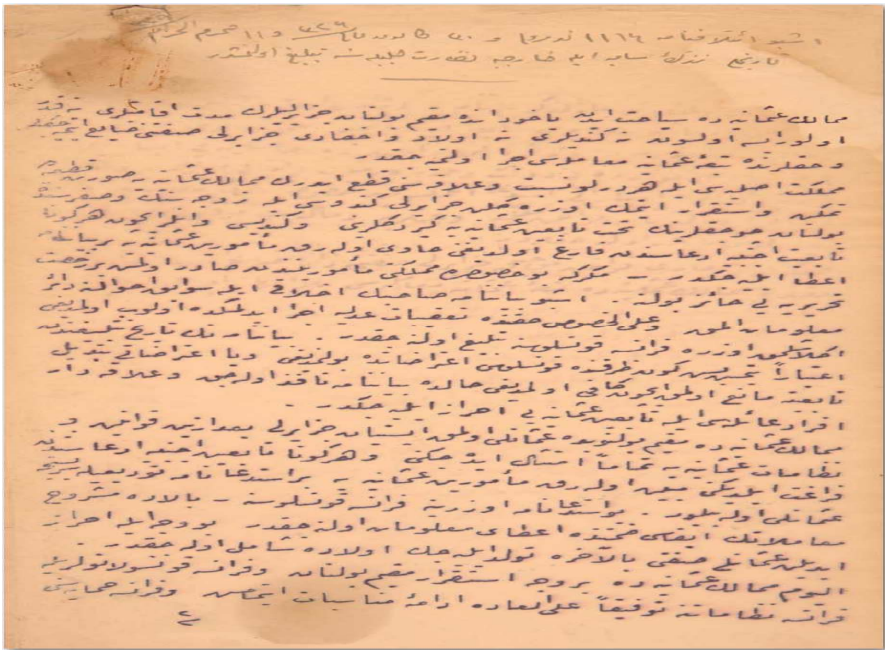

الملحق رقم01: وثيقة عثمانية مؤرخة في 12 جانفي 1911 تتضمن الشروط التي ينبغي التقيد بها من قبل الجزائريين الذين يهاجرون إلى الدولة العثمانية للسياحة أو السكن أو التجنس، حيث يتم بموجبها منح الجنسية العثمانية للجزائريين الذي وفدوا بنية الاستقرار من خلال تقديم وثيقة ترخيص صادرة من البلد الأصلي تتضمن السلوك والسوابق العدلية، فضلاً عن التعهد باحترام قوانين الدولة العلية[76].

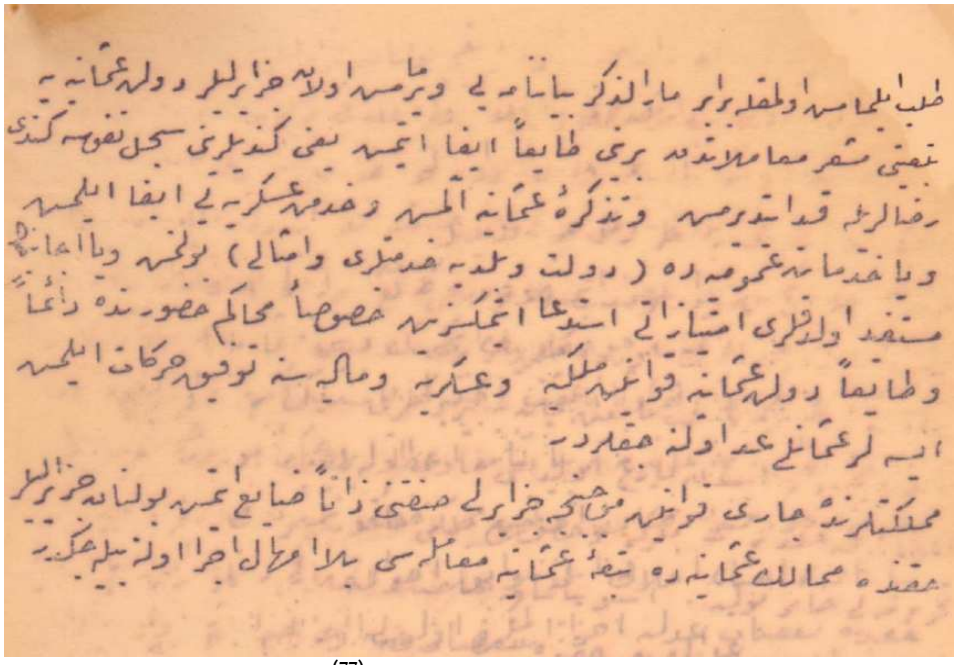

تابع للملحق رقم 01[77]

الهوامش:

1- دومينيك لوسياني (Dominic Luciani 1851-1919): مدير مصلحة الشؤون الأهلية في الجزائر ورئيس تحرير جريدة الأهالي، كلّفته الإدارة الفرنسية بإجراء تحقيق لمعرفة الظروف التي أدّت إلى هجرة الجزائريين، وكان تقريره سنة 1899 من أهم التقارير التي وضّحت أسباب هجرة الجزائريين إلى المشرق العربي. ينظر نادية طرشون- الهجرة الجزائرية إلى بلاد الشام بين عامي 1889 و 1899 من خلال التقارير الرسمية الفرنسية- تقرير محافظ المدية ولوسياني- مجلة عصور الصادرة عن مخبر مصادر وتراجم- جامعة وهران1- العدد 1- المجلد 1- 2002 - ص32.----2- محمد غانم -"من أرشيف الإدارة الاستعمارية في الجزائر: الوثائق الفرنسية والهجرة إلى الديار الإسلامية"- مجلة إنسانيات- مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية- وهران- العدد 12 سبتمبر- ديسمبر2000- الجزائر- ص30.

3- يذكر أن العثمانيين قد نقلوا المهاجرين الجزائريين بوسائلهم الخاصة من تونس إلى لبنان، حيث تم قدوم أحد الباشاوات العثمانيين إلى تونس سنة 1899 ومعه باخرتان لنقل المتطوعين الأوائل إلى أراضي الدولة العثمانية. ينظر: نادية طرشون وآخرون- الهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي أثناء الاحتلال- منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954- الجزائر-

2007- ص184.----- 4- تشير إحدى الوثائق الفرنسية أن الشيخ احمد بن مبارك وهو ممثل الطريقة القادرية الذي هاجر إلى المشرق العربي، وقد استغلت الدولة العثمانية علاقته الحسنة معها في تشجيع الجزائريين على الهجرة إلى أراضي الشام، إلا أن فرنسا تفطنت لذلك وفرضت عليه رقابة مشددة أثناء تنقله من بورسعيد إلى يافا والقدس ودمشق. ينظر:

A.O.M. BOIT № 1H24 NOTE DU CONSUL DE France A PORT SAID.-----5 -Fouad Bendri- Ahmed b.Salim Liderliğindeki Cezayirli Göçmen Gruplarının İlkinin Biladü'ş-Şam'daAclun ve Safed Bölgelerine Yerleştirilmesi 1848-1849 -Journal of Eskişehir Osmangazi University Faculty of Theology -Volume 7 - Sayı - Issue 12 - Sayfa - P218.

6 -Kamel kateb - la gestion administrative de l'émigration algérienne vers les pays musulmans au lendemain de la conquête de l'Algérie 1830-1914 -revue de l'occident musulman et de la méditerranée - n 2 - 1999- P 409.

7- ساهم الأمير عبد القادر في حل الكثير من مشاكل المهاجرين الجزائريين، إذ قدم الكثير من الإعانات المالية والهبات، وتوسط للقنصلية الفرنسية بدمشق لحل مشاكلهم المتعلقة خاصة بالجوانب القانونية، فضلا عن إقدامه على توفير الكثير من العمل في الأملاك الخاصة والأراضي التي كان يمتلكها في سوريا. ينظر : جمعة بن زروال - النشاط السياسي للجالية الجزائرية في بلاد الشام وموقف الدولة العثمانية في أواخر القرن التاسع عشر- مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية السياسية -كلية الحقوق والعلوم السياسية -جامعة محمد بوضياف المسيلة - العدد التاسع - -المجلد الأول - مارس 2018- ص 129.----8- عمار هلال -الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام 1848-1918 - دار هومة للنشر والتوزيع - الجزائر - 2007 - صص36.35.----9- نادية طرشون وآخرون- المرجع السابق - ص184.

10- عمار هلال- المرجع السابق- ص37.----11- أبو القاسم سعد الله- الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930- دار الغرب الإسلامي- بيروت- 1992- ج2 ص112.----12- أحمد سعودي- النخبة الجزائرية والدولة العثمانية في العهد الدستوري 1908-1924- أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر- جامعة الجزائر 2- 2016/2015- ص109.----13- أحمد دراوي- الجزائر والجامعة الإسلامية 1876–1924- مذكرة ماجستير في التاريخ المعاصر- 2008/2007، جامعة الجزائر- الجزائر- ص 74.----14- كانت تصدر في اسطنبول وهي جريدة عربية إسلامية سياسية مديرها هو الطاهر باي وهي بدورها كانت خادمة لمنافع الدولة العثمانية.----15- نادية طرشون وآخرون- المرجع السابق- ص187.-----16- العربي بلعزوز- هجرة سكان منطقة الشلف إلى الشام بين سنتي 1899-1899 من خلال تقرير لوسياني- مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية- قسم ب العلوم الاجتماعية- جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف- العدد 1- المجلد 2- ص6.

17- تأسست سنة 1875 وكانت تصدر في بيروت كل اثنين، علمت على تنبيه المسلمين إلى الأخطار المحدقة بهم، معتبرة أن نجاتهم متوقفة على تمسكهم بالدولة العثمانية، ينظر التليلي العجيلي- صدى حركة الجامعة الإسلامية في المغرب العربي 1876 -1918- دار الجنوب للنشر- تونس- 2005- ص102.-----18- نفسه- ص102.---- 19- نقلا عن: نادية طرشون- المرجع السابق- ص187.----20- نفسه- ص187.

21- هي مجلة إسلامية تهدف إلى الإصلاح الديني والاجتماعي للأمة، أسسها الشيخ محمد رشيد رضا وصدر العدد الأول منها في (22 من شوال 1315هـ/مارس 1898م). للمزيد ينظر سميرة لحمر - مجلة المنار وقضايا المغرب العربي المسألة الطرابلسية نموذجا- مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر - قسم التاريخ -كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية - جامعة الجزائر -2003-2004 - ص45.----22- أحمد دراوي- المرجع السابق- ص45.----23- محمد غانم- المرجع السابق - ص31.----24- عمار هلال- المرجع السابق- ص238.----25- نقلا عن: طرشون وآخرون- المرجع نفسه- ص239.----26- قانون الجنسية العثمانية 1869 - مجلة المنار - المجلد الثالث- ج1- 1900 - ص259.

27- المصدر نفسه - ص 259.----28- المصدر نفسه - ص259.----29- المصدر نفسه- ص259.----30- المصدر نفسه- ص259.

31- المصدر نفسه - ص 260.----32- المصدر نفسه - ص260.----33- المصدر نفسه - ص300.----34- المصدر نفسه - ص 300.

35- يذكر أن هذا السبب كان بدافع إنجاح مشروع الجامعة الإسلامية من جهة، ومن جهة أخرى اعتقاد الدولة العثمانية أن ذلك سيعوضهم عن الخسائر البشرية التي ألحقت بالدولة العثمانية بسبب فقدانها لكثير من المناطق في أوروبا الشرقية. ينظر : عمار هلال- المرجع السابق- ص36.----36- المرجع نفسه- ص37.----37- يقصد بها تلك الخلافات التي كانت بين فرنسا والدولة العثمانية بخصوص التجنس، وسيتم التفصيل فيه ضمن هذا المقال.----38- قبول المهاجرين القادمين إلى الجزائر في الجنسية العثمانية- وثيقة رقم 71- مؤرخة في 18 رجب 1311 الموافق لـ 25 جانفي 1894- الجزائر في الوثائق العثمانية- تنسيق يوسف صاريناي- الترجمة العربية : فاضل بيات - المديرية العامة لدور المحفوظات التابعة لرئاسة الأرشيف العثماني في رئاسة الوزراء التركية- أنقرة-2010 - ص325.----39- الوثيقة رقم 75- مؤرخة في 19 شوال 1328 الموافق لـ 24 أكتوبر 1910- نفسه- ص340.341.----40- نفسه- ص340، 341.----41- الوثيقة رقم 71- مؤرخة في 18 رجب 1311 الموافق لـ25 جانفي 1894- المصدر نفسه- ص325.----42- يعلق « Pierre barbin » على هذا الموضوع بأن مهلة 75 يوما الممنوحة للقناصل الفرنسيين للرد على الدولة العثمانية بأنها غير كافية لأنهم ملزمون بتحديد هوية وأصل مقدم الطلب للقيام

بعمليات تحريات طويلة المدى، وغالبا ما تكون المعلومات غير صحيحة أو يحدث هناك أخطاء إملائية حتى في الأسماء وهو تناقض كبير مع قانون الجنسية العثماني الذي صدر سنة 1869 الذي أكد في الفقرة الخامسة على شرط خمس سنوات إقامة للحصول على الجنسية العثمانية، ينظر:

Pierre barbin - algériens et tunisiens dans l'empire ottoman de 1848-1914 -centre national de la recherche scientifique - centre régional publication - Marseille - édition cours - paris - 1979 -p 208.

43- الوثيقة رقم 75- مؤرخة في 19 شوال 1328 الموافق لـ 24 أكتوبر 1910- الجزائر في الوثائق العثمانية - صص340- 341.----44- للمزيد حول هذا الموضوع ينظر أرجمنت كوران- السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1848- ترجمة عبد الجليل التميمي- منشورات الجامعة التونسية- تونس- 1970- صص113-116.----45- للاطلاع على هذه الوثيقة ينظر المحلق رقم1.----46- يطبّق هذا الإعفاء على من صار تابعا للدولة العثمانية بصورة قطعية وأطلق عليه اسم عثماني حيث يتم إعفاءهم لمدة ستة سنوات. ينظر الوثيقة رقم 77- مؤرخة في 27 رمضان 1329 الموافق لـ21 سبتمبر 1911- الجزائر في الوثائق العثمانية - ص50 .----47- للاطلاع على هذه القوائم أنظر الصادق دهاش- مشروع الوحدة التحرري لحركة الجامعة الإسلامية في بلدان المغرب العربي بين 1876- 1919- أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر- كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية- قسم التاريخ- جامعة الجزائر 2- 2008-2009،صص332-337.----48- نقلا عن طرشون- المرجع نفسه- ص167.----49- نفسه- ص332-333 (الملحق 11).----50- وثيقة رقم 75- مؤرخة في 19 شوال 1328 الموافق لـ 24 أكتوبر 1910- الجزائر في الوثائق العثمانية- ص340- 341.

51- Pierre barbin,op-cit – p 248 .

52- ومن ذلك أيضا: أن دوفرانس الوزير الفرنسي المفوض بالقاهرة عبر عن انشغاله بالبحث عن الوسائل التي بإمكانها إدخاله في علاقات مع الجزائريين المستقرين بسوريا، وخصوصا أفراد عائلة الأمير عبد القادر الذين بإمكانهم- حسب رأيه- تمكين فرنسا من تأييد وولاء مهمين وتحقيقا لذلك استعان بجورج بيكو الذي يعرف سوريا جيدا للقيام بهذه المهمة دون علم السلطات العثمانية، انظر عمار هلال- المرجع السابق- ص154.----53- جميلة معاشي- المهاجرون الجزائريون إلى بلاد الشام بين فكرة الجامعة الإسلامية والقومية العربية- مجلة الحوار الفكري- مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية- جامعة قسنطينة- العدد 01- 2001- ص.84

54- سهيل الخالدي- الجزائر وبلاد الشام- ط1- منشورات الحضارة- الجزائر- 2013- ص280 .---- 55- الوثيقة رقم 90- مؤرخة في 25 ماي 1888- الجزائر في الوثائق العثمانية- صص388-391.----56- الوثيقة رقم 91- مؤرخة في 26 أفريل 1888- المصدر نفسه- صص392،395 .

57- الوثيقة رقم 92- مؤرخة في 13 سبتمبر 1888- المصدر نفسه- ص396- 397.----58- الوثيقة رقم 93- مؤرخة في 6 أفريل 1898- المصدر نفسه- صص400- 403 .----59- الأمير محمد الجزائري- تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر وأخبار الجزائر (سيرته العلمية)- المطبعة التجارية- الإسكندرية- 1903- ج2 ص249.----60- سهيل الخالدي- المرجع السابق- ص282.----61- أحمد سعودي- المرجع السابق- ص163.----62- المرجع نفسه - ص163.----63- المرجع نفسه - صص164- 165.----64- نلاحظ تأكيد شرط موافقة السفارة الفرنسية للحصول على الجنسية الفرنسية وهو إن دل على شيء فإنما يدل على أن فرنسا كانت تعتبر الجزائريين هم رعايا سواء كانوا في الجزائر أو خارجها وهو عكس ما ذهبت إليه الدولة العثمانية./

65 -Pierre barbin -op-cit- p 288.

66- نادية طرشون- المهاجرون الجزائريون إلى بلاد الشام دوافع هجرتهم،أوضاعهم ومساهماتهم السياسية والفكرية 1830-1914- أطروحة دكتوراه دولة في التاريخ- كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية- جامعة وهران-2007-2008- ص243.

67- نلاحظ هنا تناقض تام بين المطلب الأول والثاني، فمن جهة نجد إصرار الدولة العثمانية على منح الجنسية العثمانية للجزائريين وإلاّ سيغادرون الأراضي العثمانية، ومن جهة أخرى لا تعارض تمتعهم بالجنسية الفرنسية وفق شرط احترام القانون، وهو أن دلّ على شيء فإنما يدل على أن هذه المسألة أدت إلى نشوب نزاع قانوني وسياسي انتهى بتقديم العديد من التنازلات التي سيتم التفصيل فيها ضمن هذا المقال .----68- نادية طرشون- المرجع السابق- ص243.----69- المرجع نفسه - ص243.----70- الوثيقة رقم 72- مؤرخة في محرم 1313 الموافق لـ 23 جويلية 1895- الجزائر في الوثائق العثمانية- ص328- 329.----71- أحمد سعودي- المرجع السابق - ص144.

72- المرجع نفسه - ص166.----73- قنصل فرنسا في بيروت.----74- الصادق دهاش- المرجع السابق- ص167.

75- الوثيقة رقم 76- مؤرخة في 11 محرم 1329 الموافق لـ 12 جانفي 1911- الجزائر في الوثائق العثمانية- ص344-345.----76- المصدر نفسه - ص344.----77- المصدر نفسه - ص 345.